*الاستدلالُ على أنَّ الفاعلَ كجزءٍ من أجزاء الفعل (5-12)*

*بحث في النحو*

*إعداد/ أيمن محمد أبو بكر*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*ayman.abobakr@mediu.ws*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في الاستدلالُ على أنَّ الفاعلَ كجزءٍ من أجزاء الفعل (5-12).***

*الكلمات المفتاحية: الأفعال، الالغاء، علامات النصب*

# ***المقدمة***

معرفة *أسس الاستدلالُ على أنَّ الفاعلَ كجزءٍ من أجزاء الفعل (5-12)، فإن* الفعل لا يعمل بلا فاعل، بما أنّ الفكرة شاعريّة فمعنى ذلك أن البقاء يأخذ بنواصينا وأيدينا إلى فعل مسجون -سُجِنَ- وقال لنا: انظروا إن في هذا البيت فعلًا لا يعمل، كلّ الأفعال في أكنّتها كالطير في أكنّتها، إذا استُخْرج منها فعلًا فهل يُستخرج لذاته دون نيّة إسناده إلى فاعل؟ هل رأيتَ عاقلًا يقول: قام، فإن سألته: مَن الذي قام؟ قال: لا أحد.

1. *المقالة*

الوجه الخامس: ثبوتُ النون في الأمثلة الخمسة:

لقد ذكر أبو البقاء أن من الأوجه الدالّة على أن الفاعل كجزءٍ من الفعل ثبوتُ النون في الأمثلة الخمسة، وقد حالت واو الجماعة بينها وبين الفعل؛ فدلّ ذلك على أنّ الفاعل جزءٌ من الكلمة.

فإن النون علامة الرّفع في الأمثلة الخمسة، وعلامة الرفع كعلامة النصب، كعلامة الجزم في الأفعال، أو الجرّ في الأسماء، إنَّما تكون آخرًا، وكأن الكلمة برمتها قد انتهت عند النون، فكأنه لا واو للجماعة، إنَّما اندمجت الواو وامتُزِجت بما قبلها، وقد عقّبنا على ذلك بقولنا: إن الفعل لا ينتهي بالنون، ففي نحو قول الله تعالى: {ﭸ ﭹ} [البقرة: 9] الفعل "يخادع"، واو الجماعة فاعل، والنون مجلوبة لكي تكون علامة رفع وهي فرعية، كذلك يمكننا أن نعقِّب على كل وجهٍ بهذه الطريقة في غير مظلمة، وفي غير تعدٍّ.

واليوم أبو البقاء يقول: الخامس أنهم قالوا: ألْقِيَا، وقِفَا، كما قال امرؤ القيس:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ | \* | بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ |

"قِفَا" معناه عند أبي البقاء: قِفْ قِفْ. قال: ولولا أنّ ضمير الفاعل كجزءٍ من الفعل لما أُنِيبَ مَنَابَه، ولما ناب منابه، مثلًا في قوله تعالى: {ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ} [ق: 24: 26] "ألقيا" بألف الاثنين معناها: تَكرار الفعل "ألْق" -ألقِ بكسرة خفيفة ظريفة شريفة-فتكرر الفعل "ألق" في المعنى: القِ يا أيها الملك، والق يا أيها الملك الآخر؛ فجاء التركيب بالخطاب للملكين معًا "ألقيا" علام يدل ذلك عند أبي البقاء؟

يدلّ ذلك عند أبي البقاء، أنه لمّا جاء ألفُ الاثنين ناب مناب الفعل المكرّر، لو اعتبرنا أن "ألقيا" معناها: القِ القْ، جاءت ألف الاثنين مع الأوّل، ولا مانع من أن تكون قد جاءت بدل الثاني، أو بمعنى آخر: أن الفعل ورد مع ألف الاثنين واحدًا لا اثنين، فأغنت ألف الاثنين عن التكرار، فقد نابتْ مناب أحد الفعلين، وإذا نابتْ منابَ أحدِ الفعلين كانت كجزء الفعل.

ومن يُراجع في (شرح الأشموني) و(شرح المفصل)،... وغيرهما، يجد أن الضمائر إذا درستَ في باب النكرة والمعرفة، إذا درستَ في باب أنواع المعارف، ستجد كلامًا كالدرر في الضمائر، ومن هذه الدرر أنها من سُبل الإيجاز والاختصار في العربية؛ لأنك حين تقول: كلوا واشربوا وتمتعوا، إن ذلك قد يكون اختصارًا لكثير من الجمل؛ لأنك إذا أفردت -والجمع كثير بلا حصر- قلت: تفضّل فلان، وتفضل فلانة، فإذا غلبت الرجال على النساء شمل ذلك الرجال، وما أكثرَهم، وشمل ذلك النساء، وما أكثرَهن، فأغنت واو الجماعة عن ما لا يحصى من الأسماء، أليس ذلك اختصارًا؟ الجواب: بلى؛ وهذا منتهى الاختصار.

الوجه السادس: أنّهم نسبوا إلى "كُنْتُ، وكُنْتَ، وكُنْتِ":

قال العكبري: "السادس أنّهم نسبوا إلى "كُنْتُ، وكُنْتَ، وكُنْتِ" -يعني بالحركات الثلاث- فقالوا: كُنْتِيّ. يعني: نسبوا إلى "كنت" على لفظه بجزأيه برمّته؛ فدلّ ذلك على أن الفعل مع فاعله كلمة واحدة" هكذا يقول أبو البقاء.

إذًا يجب معرفة كلمة "كنت"، ثانيًا: مناقشة المؤلف، وهو أبو البقاء في هذا الوجه الذي ذكره.

"الكنتي": هو ذلك الرجل الذي ليس على لسانه إلا "كنت"، كُنْتُ سنة كذا ملكًا، وكنتُ سنة كذا وزيرًا، وكنتُ آكل الغالي، وكنتُ أشرب الطازج، وكنتُ أعمل الأعمال العظيمة، وكنتُ في الماضي صاحب ملايين، وكنتُ منذ عشرة أعوام سيدَ قومي، وكنتُ أرفع الحجارة الثقيلة على كاهلي، لا يحدّثك عن الحاضر؛ ولذلك افتخر الأول فقال: "ولست بِكُنْتِيّ" يعني: أنا لست من الذين يقولون: كنتُ، وكان أبي، وكان جَدِّي.

وهذا ما نجده في الجاهلية، وهو الفخر بالأحساب والأنساب، فمثلًا عمرو بن كلثوم –وهو شاعر جاهلي- قد قال قصيدة شعر يمدح بها بني تغلب، مات عمرو بن كلثوم، ومات كبار بني تغلب، وأخذت الأجيالُ القصيدةَ تقرؤها كلما زارهم زائر، وكلما زاروا هم أهلَ بيته، أنشدوا القصيدة وقالوا: لقد قال فينا عمرو بن كثلوم كذا وكذا، ومدح آباءنا وأجدادنا. فقال فيهم شاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أَلْهَى بَنِي تَغْلِب عَنْ كُلّ مَكْرُمَةٍ | \* | قَصِيدةٌ قَالَهَا عَمْرُو بْنُ كُلْثُومِ |
| يُفَاخَرُونَ بِهَا مُذْ كَانَ أَوّلُهُمْ | \* | يَا لَلرِّجَالِ لِشِعْرٍ غَيْرِ مَسْئُومِ |

يَعيب عليهم أنّهم انشغلوا بقصيدة المدح عن كل مَكرمة، هذا هو "الكنتيّ"، الذي يحدِّثك عن ماضٍ تولّى فيلهيه ذلك عن حاضره وعن مستقبله، كنتُ وكان أبي، أنا أسألك: ماذا تكون أنت الآن? وماذا تنوي أن تفعل غدا؟ هذا هو "الكُنْتِيّ".

أما عن مناقشة أبي البقاء: إن الفعل في باب الفاعل يجب أن يكون تامًّا، ومعروف أن "كان" وأخوات "كان" من الأفعال الناقصة، فالتاء في "كُنْتُ" ليست فاعلًا، وإنما التاء في "كُنْتُ" هي اسم "كان"، واسم "كان" كان قبل "كان" مبتدءًا، فنحن لا نُعرب "كُنْتُ قَوِيًّا" على حدّ اختياره "كُنْتِيّ"، ولا نعرب: {ﯶ ﯷ ﯸ} [الفرقان: 54] بأن "ربك" فاعل، لم يقل بهذا أحد، وإنما نقول: "كان" فعل ماضٍ ناقص، و"ربك" اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

فتمثيل أبي البقاء في باب الفاعل تمثيلٌ غير صحيح، إنَّما التقط أبو البقاء من باب النسب بعضَ المركّبات التي تُنسب على لفظِها دون تغيير، فقال: والدليل أنهم نسبوا إلى "كُنْت" فقالوا" "كُنْتِيّ"؛ فدلّ ذلك على أن الفاعل كجزء الفعل، فمن قال: إنه فاعل، إن التاء في "كنت" اسم كان، ولم يقل أحدٌ من العلماء: إنها فاعل. لكنكم تذكرون -كما بيّنّا- أن أبا البقاء لم يشترطْ ما اشترطه النحاةُ في كون الفعل تامًّا غير ناقص، إنَّما قال: "أُسْنِدَ إليه فعلٌ أو ما قام مقامه بشرط أن يتقدّم عليه" معنى ذلك: أنه لم يشترط في الفعل تمامًّا ولا نقصًا، فلمّا جاء بـ"كُنْتِيّ" حقّ له، فلم يخالف منهجه ولم يخالف كلمةً قالها.

الوجه السابع: أنهم ألغوا "ظننتُ" إذا توسّطت أو تأخّرت ولا وجه لذلك:

قال أبو البقاء: "أنهم ألغوا "ظننتُ" إذا توسّطت أو تأخّرت ولا وجه لذلك". انظروا إلى عبارة أبي البقاء: "ولا وجه لذلك إلا جعْل الفاعل كجزءٍ من الفعل الذي لا فاعل له، ومثلُ ذلك لا يعمل".

نحن في حاجة إلى التعقيب على عدّة أمور هنا:

تحدّث أبو البقاء عن الإلغاء، والإلغاء في باب "ظن" وقد ذكرنا ذلك في شرح كتاب سيبويه، وقلنا: إنَّ معناه إبطال العمل. وذكرنا أن سيبويه قال: "عبدُ الله ظننتُ أو أظنّ قائم، وقال: عبدُ الله قائمٌ أظنّ"، معنى ذلك أنّ ما ذكره أبو البقاء مأخوذٌ -بلا شكّ- من سيبويه، ومعناه: أن الفعل الذي ألغيناه يجب أن يكون متوسِّطًا بين المبتدأ والخبر، وهذا يذكّرك بالاعتراض، ومعنى الاعتراض أن الفعل مع فاعله اعترض المبتدأ والخبر، فوقع بينهما وهما متلازمان كالفعل والفاعل، وكذلك في النهاية، والاعتراض يقع في آخر الجمل.

فهل "ظَنَنْتُ" فعل بلا فاعل؟ ظننتُ أصلها ظنّ، وفُكّ الإدغام -إدغام النون في النون- من أجل الإسناد إلى الفاعل وهي "التاء"، ولو أن الفاعل هنا غيرُ مقصود، أو غير مذكور، أو غير منويّ؛ لكان التعبير ظَنّتُ، وهل يوجد في اللغة ظَنّتُ؟ نقول: نعم؛ التاء وجودها كعدم وجودها، والدليل على ذلك أن الإدغام لم يزل قائمًا في النون، وما دام الإدغام لم يزل قائمًا لم يفكّ فلا إسناد، وما دام لا إسناد فيها فلا فاعل فيها، وهو رأيُ أبي البقاء وما ذكره هنا، إنه استشهد بالإلغاء على أنّ الفاعل كجزءٍ من الفعل، وما دام كجزء من الفعل، والفعلُ ملغيّ، فسبب الإلغاء أن التاء مع "ظن" أشبهتْ فعلًا بلا فاعل، والفعل بلا فاعل لا يعمل، وهذه رقّة شاعر، وليست تحقيقات نحويّ.

الفعل لا يعمل بلا فاعل، بما أنّ الفكرة شاعريّة فمعنى ذلك أن البقاء يأخذ بنواصينا وأيدينا إلى فعل مسجون -سُجِنَ- وقال لنا: انظروا إن في هذا البيت فعلًا لا يعمل، كلّ الأفعال في أكنّتها كالطير في أكنّتها، إذا استُخْرج منها فعلًا فهل يُستخرج لذاته دون نيّة إسناده إلى فاعل؟ هل رأيتَ عاقلًا يقول: قام، فإن سألته: مَن الذي قام؟ قال: لا أحد.

إذن أنت تقول: فعلًا بلا فاعل. إذن أنت تهذي، لا تقول حقًّا ولا حقيقة، إنَّما أتيت بـ"قام"؛ لأن رجلًا قام، أو امرأة، أو رجلان، أو محمد، أو زيد، أو بلغة سيبويه عبد الله، فإذا رأيتَ من عبد الله، أو من زيد، أو من محمد، أو من رجل، طيرانًا، قلت: طار محمد، فإن رأيتَ يدَه تمتدّ إلى كوب وترفعه إلى فمه قلتَ: شرب محمد. فإن رأيته قد مدّ رجله ووضع رأسه فوق وسادة قلت: نام محمد، أو نام زيد، أو نام عبد الله. نحن لا نستخرج الأفعال من الأكنّة لكي نسردها، وإنَّما نذكرها ونستخرجها من أجل إسنادها حسب ما نرى.

إذن استشهاد أبي البقاء بموضوع الإلغاء لا يعدّ دليلًا على أن الفاعل جزء من الفعل، وإنما هو استقراء لما عليه الأساليب العربية في بابٍ معيّنٍ مخصوصٍ، وهذا الباب المعيّن المخصوص هو "ظن"، وقد توسّعنا في الكلام فيها حين قلنا بالإعمال والإلغاء والتعليق، ووضّحنا أن سيبويه لم يكن يرى بأن "أظنّ عبدَ الله قائمٌ" من الأساليب العربية، وإنّما رأى ذلك قبيحًا؛ لأن الفعل إذا جاء أولًا عَمِلَ، ولا يصحّ أن يأتي أولًا وهو مهملٌ ملغيّ، فالصواب عند سيبويه والمستحسَن أن يُقال: عبدُ الله قائمٌ أظنّ. فالذي يعمل وينتج يتقدّم الصفوف، وغير العامل يتأخّر، وتتقدّم صفوف البارزين، ثم الذين يلونهم... وهكذا، هذه هي اللغة والحياة.

الوجه الثامن: امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل، كامتناعهم من تقديم بعض حروفه:

قال أبو البقاء: امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل، كامتناعهم من تقديم بعض حروفه. ومعنى ذلك: أن النحاة -ويعني بذلك نحاة البصرة؛ لأنهم لا يجيزون تقدم الفاعل على الفعل؛ خلافًا للكوفيين الذين يجيزون ذلك.

فحين يقول أبو البقاء: "امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه -طبعًا بعضها على بعض-"، هذا عنده وجهٌ يدلّ على أن الفاعل كحرفٍ من الفعل، وما دمنا في "ضَرَبَ" لا نقدِّم الباء على الضاد فنقول:  بَضَرَ، وإن كان ذلك على من يقيس القلب المكانيّ لا حرج عنده فيه، لكنْ على الأصل الأصيل، وأن الأمر في القلب المكاني مردّه إلى السماع حتى لا تفسد اللغة.

يقصد أن البصريّين امتنعوا من تقديم الفاعل على الفعل، وهذا مؤشِّرٌ ودليلٌ على أنّ الفاعل كجزءٍ من الفعل. معنى ذلك: أنك تقول: قام زيد. فإن قلت: "زيد قام" فلا بأس؛ باعتبار أنه مبتدأ. والأمر مردّه إلى بناء الجملة على الاسم، أو مردّه إلى بنائها على الفعل. وذكرنا أن قولنا: "زَيْدٌ قَامَ" أشدّ توكيدًا من "قَامَ زَيْدٌ" لماذا؟ لأنّ الفعلَ قد أُسْنِدَ إلى "زيد" وأسند إلى ضمير "زيد"، فكأنّه بذلك أُسْنِدَ إلى "زَيْدٍ" مرّتين: مرة بالظاهر، ومرة بالمضمر.

وقوله: "امتناعهم" لا يعني به كلّ النحاة؛ بدليل أن بعض النحاة يُجيزون ما منعه بعضهم، كهذه المسألة التي هي تقديم الفاعل على الفعل.

الوجه التاسع: أنهم جعلوا "حبذا" بمثابة جزء واحد لا يُفيد مع أنه فعلٌ وفاعل:

قال أبو البقاء: أنهم جعلوا "حبذا" بمثابة جزء واحد لا يُفيد مع أنه فعلٌ وفاعل:

الكلام في "حبذا" كلام مهمّ، وكلام نحن في حاجة إلى معرفته، يقول ابن مالك في (شرح التسهيل): "الصحيح أن "حبذا" فعل وفاعل، ولكنه جرى مجرى المثل؛ فاستغنِي فيه بـ"ذا" عن "ذي". ماذا يعني ابن مالك بهذا؟

يعني أنت تقول: حبّذا، هكذا كلمة واحدة متّصلة، "حبّ" متصلة بـ"ذا"، و"حبّ" فعل ماضٍ، و"ذا" اسم إشارة للمفرد المذكر، والمفردة المؤنثة عشرة أسماء منها: ذي وتي، وذهي وتهي، وذه وته، وبالاختلاس واللّغات توصّلها إلى عشرة.

إن رأيت رجلًا اسمه "زيد" وأردتَ أن تمدَحه لحسن خصاله وذاته فقلت: "حبذا زيد" ما كان هناك اعتراض؛ لأن "حبّ" فعل ماضٍ، و"ذا" اسم إشارة وهو للمفرد المذكر ولا يوجد غيره، و"زيد" على الأقوال التي سأبيّنها لك اليوم منها أنه مبتدأ، ومنها أنه الخبر، هو زيد، وسواء أكان مبتدأً وكانت الجملة المكونة من "حب" و"ذا" خبرًا مقدّمًا، أو كانت خبرًا لمبتدأٍ محذوف تقديره "هو"، لا إشكال في التركيب، بمعنى: أنه مكوّن من "ذا" وهي للمفرد المذكر، و"زيد" مفرد مذكر، لكن إن أردتَ أن تمدحَ امرأةً اسمها هند، فماذا تقول؟

ليس أمامك إلا سبيل واحد، هو ما قلته في زيد، تقول: حبذا زيد، وتقول حبذا هند، ومعنى ذلك ما ذكره ابن مالك في أنه استغني بـ"ذا" عن "ذي"، فأنت لا تقول: حبذا زيد، وحبذي هند، وإنما تقول: حبذا زيد، وحبذا هند، ليس هذا فقط، وإنما أنت تقول في المثنّى: حبذا، وتقول في الجمع: حبذا، هذا معنى قول ابن مالك: "جرى مجرى المثل" أي: صار كأنه مثلٌ، والأمثال لا تغيَّر.

أنت تعرف في المثل: الصيفَ ضيعتِ اللبنَ، الخطاب قاله رجل عجوزٌ في الجاهليّة لامرأته التي ضيّعتِ الخيرَ وتزوّجت غيرَه بعد أن طُلِّقت منه، فلما كان زوجها الجديد فقيرًا بائسًا احتاجتْ إلى لبنٍ من زوجها الأوّل، فلما ذهبتْ إليه قال لها: الصيفَ ضيّعتِ اللبن، أي: كنت صاحبة اللبن وصاحبة الدار ولكنك افتريت، فلا لبن عندي لك يُضرب. هذا المثل فيمن كانت أمامه فرصة وضيّعها، لكن كيف يستعمل المثل؟ إذا رأيت رجلًا ضيّع الفرصة، فهل تقول له: الصيفَ ضيعتَ اللبن؟ الجواب: لا. وإنما تقول له: الصيفَ ضيعتِ اللبنَ، تُراعي الخطاب الأولَ، والخطاب الأول كان للمفردة المؤنثة؛ ولذلك إذا رأيت رجلين ضيّعا فرصةً، ماذا تقول؟ أتقول لهما: الصيفَ ضيعتما اللبن. هذا لا يصح.

وإنما تقول مع أنهما مثنى: الصيفَ ضيعتِ اللبنَ، وهكذا معنى قولهم: "الأمثال لا تغير".

يقول ابن مالك: واستغني به -أي بـ"ذا"- عن "ذي".

وجاءنا بقول الراجز:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| يا حبّذا القمراءُ .... .... | \* | .... .... .... .... |

القمراء مؤنثة، ومع ذلك لم يقل الشاعر: يا حبذي القمراء، وإنما قال: يا حبذا القمراء، كذلك قال ابن مالك: واستُغْنِي بـ"ذا" عن "ذَيْن" وذكر لنا قول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| حَبّذَا أَنْتُمَا خَلِيلَيّ إِنْ لَمْ | \* | تَعْذِلَانِي فِي دَمْعِيَ الْمُهْرَاقِ |

يعني: أنا أمدحكما، وأنا أشكر لكما، وأمدح خلقكما إن لم تعذلاني في دمعي المُهراق -أي المراق- قال سيبويه: "هَرَاقَ الماء، وهَرَاقَ الدّابّة"، أو النّاقَة: أَرَاقَ دَمَهَا وَذَبَحَهَا.

الشاعرُ يريدُ من صاحبيه ألّا يعذلاه، وألّا يلوماه في دمعهِ الّذي يريقه على طلل أحبّته مثلًا، فيقول لهما: أنتما ممدوحان عندي ما لم تعذلاني، فإن لمتماني بئس الخلق خلقكما. يقول: "حبّذا أنتما" أي: لم يقل: حبّذان أنتما، فـ"ذان" اسم إشارة المثنى، و"ذا" اسم إشارة المفرد، فنحن نقول: "حبّذا" مع المفرد، ونقول: "حبّذا" مع المفردة، ونقول: "حبّذا" مع المثنى، بل إننا نقول: "حبّذا" مع الجمع. قال ابن مالك في (شرح التسهيل):

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أَلَا حَبّذَا أّهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنّهُ | \* | إِذَا ذُكِرَ مَيّ فَلَا حَبّذَا هِيَ |

"أَلَا حَبّذَا أَهْلُ الْمَلَا" جماعة، لم يقل: ألا حب أولئك أهل الملا، وإنما قال: ألا حبذا أهل، وجعل "حبذا" لجميع الممدوحين والممدوحات، وللمذكرين والمؤنّثات، وكونها -أي حبذا- فعلًا وفاعلًا مذهب البغداديين، وهو ظاهر مذهب سيبويه -رحمه الله- وزعم قومٌ -منهم ابن هشام اللُّخمي- أن مذهب سيبويه جعل حبذا مبتدأ مخبرًا عنه بما بعده. وقال المبرّد في (المقتضب): "وأمّا حبّذا فإنما كانت في الأصل حبذا الشيء؛ لأن "ذا" اسم مبهم يقع على كل شيء، فإنما هو حبّ هذا".

يقول المبرد مستأنفًا: "مثل كَرُم ذا، ثم جُعِلَ حبّ وذا اسمًا واحدًا فصار مبتدءًا، ولزم طريقة واحدةً على ما وصفت لك في نعم، فتقول: حبذا عبد الله، وحبّذا أمة الله، ولا يجوز حبذه؛ لأنهما جُعلا اسمًا واحدًا في معنى المدح، فانتقلا عمّا كانا عليه قبل التسمية".

وهذا الكلام قد تعرّضنا لمثله في شرح المركبات في (شرح المفصل) وعلمنا أن الاثنين يحدث لهما بالتركيب ما لم يكن موجودًا قبلهم.

ابن السّرّاج في (الأصول) يقول: "والنحويون يُدخلون "حبذا زيد" في هذا الباب من أجل أنّ تأويلها حبّ الشيء؛ لأن "ذا" اسم مبهم يقع على كل شيء، ثم جُعلت "حبّ" و"ذا" اسمًا، فصار مبتدءًا".

ابن مالك يعقِّب على ذلك بقوله: "ولا يصحّ ما ذهب إليه –أي: المبرّد وابن السّرّاج-"، وقال: "لأنهما مقرّان بفعلية "حَبّ"، وفاعلية "ذا" قبل التركيب".

يريد ابن مالك أنَّ يقول: إنَّ المبرّد وابن السّرّاج يقرّان بأن "حبّ" فعل ماضٍ، وأن "ذا" اسم، وهذا قبل التركيب، فلما رُكِّبا أيُّ شيء قد تغيّر؟ أليست "حبّ" فعلًا كما كانت؟! أليست "ذا" اسم إشارة كما كانت؟! قال ابن مالك: "وأنهما بعد التركيب لم يتغيّرا معنًى ولا لفظًا"، أي: أنه لم يحدثْ بسبب التركيب حذف حرف منها؛ "حبّ" ما زالت على الحاء والباء، و"ذا" ما زالتْ على الذال والألف.

واستدلّ القائلون بأنَّ "حبذا" فعل وفاعل بعد التركيب كما كانت فعلًا وفاعلًا قبله بأن تركيب "حبّذا" غيرُ لازم، وذلك بخلافه في "إذ ما" والدليل على ذلك قول عبد الله بن رواحة >: "فحبذا ربًّا وحَبّ دين". الشاهد فيه أنه قال: "حبذا ربًّا"، ولكنه لم يقل: "حبذا دينًا"، وإنما قال: "وحب دينا"، فجاء بـ"حب" غير مركبة بـ"ذا"، فالدليل إذن موجود على أن التركيب غير لازم، وما دام التركيب غير لازم فلا يعني أن "حبّ" و"ذا" صارا اسمًا واحدًا، كما جاء في "الخازِ بازِ" و"الحيص بيص"، وكذلك لم يتغيّر المعنى، وكذلك لو كانت "حبذا" مبتدأً لدخلت عليه النواسخ؛ ألا ترون في مثال سيبويه: "عبد الله قائم"، عبد الله مبتدأ، يمكن أن ندخل عليه "كان" فنقول: كان عبد الله قائمًا، لكن هل قال إنسان كائنًا من كان: كان حبّذا زيد، لم يقل بهذا أحد، فلما لم تدخل "كان" على حبّذا؛ دلّ ذلك على أنها ليست اسمًا، لو كانت اسمًا لدخلت عليها النواسخ، كـ"كان" وأخواتها، و"إن" وأخواتها، هل سمعت أحدًا قال: إن حبذا زيد؟ هذا لم يقلْ به أحد.

ابن عصفور استدلّ على اسميّة "حبذا" بأن العربَ قد أكثرتْ من إدخال "يا" عليها. وهذا أيضًا مردودٌ؛ لأن الكسائي قرأ: "أَلَا يَا اسْجُدُوا" [النمل: 25] فدخلت "يا" على فعل الأمر، فليس هذا دليلًا على أنّ "يا" تدخل على "حبذا" فتصبح حبذا اسمًا؛ بهذا نكون قد وقفنا على تلك الأوجه عند أبي البقاء.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ